

Distr.: General
23 May 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية

على الصعيد العالمي

الدورة الثانية عشرة

نيويورك، 3-5 آب/أغسطس 2022

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية

الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجّه نظر لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، الذي سيتاح باللغة التي قُدِّمَ بها فقط، على الصفحة الخاصة بذلك في الموقع الشبكي (<http://ggim.un.org/meetings/ggim-committee/12th-session/>). واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير وإبداء آرائها بشأن مواصلة تطوير الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية ودليل تنفيذه، وكذلك بشأن القيادة الاستراتيجية والتنسيق والرقابة من جانب الفريق الرفيع المستوى لضمان النجاح المستدام للإطار.

موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء، في دورتها الحادية عشرة، المعقودة افتراضياً أيام 23 و 24 و 27 آب/أغسطس 2021، المقرر 103/11، الذي سلّمت فيه بالجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى لتثبيت نفسه بسرعة ووضع خطة طموحة لتوفير القيادة والتوجيه الاستراتيجيين في تلك المرحلة الأساسية من عمل الإطار. وأيدت اللجنة الخطة الاستراتيجية للفريق الرفيع المستوى وأيدت الأهداف الثلاثة ذات الأولوية المحددة للنظر فيها فوراً - تحسين الاتصال، وتعزيز تنمية القدرات، وحشد التمويل المستدام - من أجل وضع خطة العمل الأولية للفريق الرفيع المستوى وتوجيه تركيزه وأنشطته خلال السنتين القادمتين.



وكذلك سلّمت لجنة الخبراء في المقرر 103/11 بالأهمية والحاجة الملحة إلى توفير الموارد الكافية لتحسين واستكمال دليل تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، وتحديث الإطار الاستراتيجي الشامل للإطار المتكامل، واستكمال الأدوات والمواد المرجعية ذات الصلة لمساعدة الدول الأعضاء في وضع خطط عملها على الصعيد القطري. واعتبرت هذه الإجراءات أولوية عليا لتعزيز الإدارة الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية على المستوى المؤسسي ولدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشدّدت اللجنة على الحاجة الملحة إلى الحصول على تمويل مستدام لتنفيذ الإطار المتكامل وتطويره على نحو متكرر حتى يظل أداة حية، ويُستعرض في إطار عملية مستمرة ويُستكمل باستمرار ويستند إلى خبرات التنفيذ العملي للدول الأعضاء.

وأشارت لجنة الخبراء إلى أهمية الإطار العالمية، إذ يعمل كمظلة رئيسية للعديد من الأنشطة التي تقع ضمن اختصاص اللجنة ولجانها الإقليمية وأفرقتها المواضيعية، ويمكن تطبيقه على أي بلد لتوجيه التغيير التحويلي فيه. وسلّمت اللجنة بأن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء تتفدّ الإطار حاليا وتضع خطط عمل قطرية وفقا للتوجيهات والمواد المرجعية المتاحة، وشدّدت على أهمية الحفاظ على أثر الإطار واستمراره على جميع المستويات.

وأحاطت لجنة الخبراء علما باقتراح إدراج الإطار المتكامل في اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقاتها وأطرها القائمة، مثل أهداف التنمية المستدامة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بغية ضمان وجود الوعي السياسي الرفيع المستوى بالإطار واستدامته على المدى الطويل. وأقرّت اللجنة بعمل أفرقة الخبراء والأفرقة العاملة والأفرقة المواضيعية وبجهودها الرامية إلى مواصلة أنشطتها ووثائقها المرجعية مع المسارات الاستراتيجية للإطار المتكامل، ولاحظت أن مواصلة التعاون ستكون ضرورية مع المبادرات الناشئة والتكاملية الأخرى، مثل البنية التحتية للمعارف الجغرافية المكانية، ومخطط إطار الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الخاص بالاتحاد الأوروبي، وتحديد بيئة جغرافية مكانية تتجاوز البنى التحتية للبيانات المكانية مما يوفر روابط مباشرة مع الإطار المتكامل ويوسّع نطاق أهمية الإطار المتكامل في بيئة المعلومات الجغرافية المكانية في المستقبل.

وأحاطت لجنة الخبراء علما بالاقترحات الإضافية التي شملت وضع آليات واضحة لتوفير الموارد الكافية لدعم تنفيذ الإطار ووضع خطط عمل على الصعيد القطري يمكن تشغيلها بفعالية. وسيشمل ذلك مجموعة من مؤشرات الأداء أو التدابير التشخيصية التي قد تساعد البلدان في تحديد الأهداف والأنشطة والإجراءات ذات الأولوية التي يتعين تطبيقها في خطط عملها القطرية الرامية إلى تنفيذ الإطار. وأعربت اللجنة عن تقديرها للدول الأعضاء وللبنك الدولي، اللذين ساهما في سلسلة التعلم الافتراضي للمعارف المتعلقة بالإطار التي جرت عبر مجمع التعلم المفتوح التابع للبنك الدولي، وأقرّت بأنّها الإيجابي على تنمية القدرات وتنفيذ خطط العمل القطرية في العديد من البلدان.

وشجعت لجنة الخبراء على عقد منتديات عالمية وإقليمية، ولا سيما مع صانعي القرارات في المؤسسات العالمية غير الجغرافية المكانية، لتبادل الممارسات الجيدة والاستراتيجيات الناجحة لتنفيذ الإطار على الصعيد القطري. وأخيرا، شجعت اللجنة الفريق الرفيع المستوى على مواصلة العمل مع اللجان الإقليمية واللجان الإقليمية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي والمجموعات المواضيعية بهدف تعزيز وتنفيذ الإطار ودعم تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الإقليمي.

ويتضمن التقرير معلومات عن التقدم المحرز في عمل الفريق الرفيع المستوى وأنشطته، بما في ذلك أساليب عمله والاجتماعات التي عقدها. وفي الاجتماع الافتراضي الرابع، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، استعرض الفريق الرفيع المستوى مشروع خطة العمل للفترة 2022-2023. وتضمنت خطة العمل تفاصيل عن المهام والأنشطة اللازمة لتنفيذ الأهداف الثلاثة ذات الأولوية المحددة للنظر فيها فوراً - تحسين الاتصال، وتعزيز تنمية القدرات، وتعبئة التمويل المستدام. واختير رئيس للمهام ليتولى بدء تنفيذ المهام من أجل بلوغ الهدف الاستراتيجي ذي الأولوية وهو تحسين الاتصال.

وفي الاجتماع الافتراضي الخامس، الذي عُقد في شباط/فبراير 2022، رحبت المجموعة الرفيعة المستوى بالرئيس المشارك الجديد للحفاظ على المستوى القيادية التنفيذية الحالي بعد أن طلبت السويد التحتي بسبب زيادة الالتزامات الوطنية. وشكر الفريق الرفيع المستوى السويد على قيادتها الاستراتيجية خلال المرحلة الأساسية. ورحبت المجموعة بالولايات المتحدة الأمريكية التي انضمت إلى إثيوبيا للمشاركة في رئاسة الفريق الرفيع المستوى وتوفير القيادة التنفيذية للمضي قدماً. وإضافة إلى ذلك، وضعت خطة العمل في صيغتها النهائية، وعرض وجرى استعراض التقدم الأولي المحرز بشأن هدف تحسين الاتصال. وشمل ذلك تقديم مشروع استراتيجية للاتصال ومشروع خطة للاتصال.

ويرد في التقرير أيضاً معلومات عن الجلسة العامة الأولى للفريق الرفيع المستوى، التي عُقدت بالحضور الشخصي في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 26 إلى 28 نيسان/أبريل 2022. وعقدت الجلسة بالاشتراك مع مكتب لجنة الخبراء وأصدقاء الرئيسين المشاركين للجنة. وعمل الرئيسان المشاركون للفريق الرفيع المستوى والرئيسان المشاركون للجنة معاً من خلال جدول أعمال متكامل حُصص جزء منه للتفاعل مع الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكانت الجلسة مثمرة جداً في إنكاء الوعي بالإطار بوصفه مظلة لبرنامج العمل الشامل للجنة، وإظهار قيمة اللجنة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، وفي تأكيد إلحاح وأهمية تعزيز الترتيبات المؤسسية بشأن الإدارة العالمية للمعلومات الجغرافية المكانية. وشددت الجلسة، وكذلك خطة العمل اللاحقة، على ضرورة توفير الموارد المستدامة لتنفيذ الإطار، وتعزيز الإدارة الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية، وتطوير القدرات الجغرافية المكانية على الصعيد القطري من أجل تحقيق الأهداف.

ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن الجهود المبذولة والتقدم المحرز نحو إنشاء أفرقة عمل وتعيين قادة لكل هدف من الأهداف الثلاثة ذات الأولوية للخطة الاستراتيجية للإطار، فضلاً عن الإجراءات الرامية إلى ضمان النهوض بالمهام والأنشطة الواردة في خطة العمل. ونظرت الجلسة العامة في التوصيات الأولية بشأن رسائل الإطار وشعاره ورمزه. ووضعت إجراءات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك تقرير شهري عن الحالة وخريطة غانت.

ويتضمن التقرير أيضاً موجزاً لنتائج الجلسة العامة الأولى بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى المساعدة على استدامة تنفيذ الإطار في البلدان. وترتبط المفاهيم الشاملة بمواءمة الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري مع الأولويات الوطنية، والإبلاغ عن الفوائد من خلال قصص النجاح، ووضع نسخة رفيعة المستوى من دليل تنفيذ الإطار.

ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن الجهود المبذولة والتقدم المحرز نحو تنقيح دليل التنفيذ ووضعه في صيغته النهائية، الذي يقصد به أن يكون وثيقة عملية حية ومتطورة. ويشمل ذلك تقديم المساعدة، بما في ذلك المواد المرجعية ومواد التعلم الإلكتروني، بهدف وضع خطط عمل على المستوى القطري من أجل تعزيز القدرات الوطنية على إدارة الموارد الجغرافية المكانية بفعالية وتحديث الترتيبات الوطنية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية في الدول الأعضاء، ولا سيما في البلدان النامية. ويفيد التقرير أيضا في إطلاع لجنة الخبراء على النهج الذي تتبعه الأمانة في تنمية القدرات دعما لتفعيل الإطار على الصعيد القطري، بما في ذلك عبر الدورة الحادية عشرة لمشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية (المشروع 1819 دال)، فضلا عن شراكة تحالف بيانات أهداف التنمية المستدامة بين أصحاب المصلحة المتعددين، التي تعد الأمم المتحدة شريكا فيها.

وكذلك أبلغت لجنة الخبراء في التقرير بالجهود الإضافية المبذولة لتنمية القدرات، بما في ذلك حلقات العمل والدورات التي عُقدت خلال المناسبات العالمية والإقليمية من أجل تبادل الممارسات الجيدة والاستراتيجيات الناجحة في تنفيذ الإطار على الصعيد القطري، وتوسيع نطاق الإطار ليشمل مجالات البيانات المترابطة، ولا سيما إدارة الأراضي والمعلومات الجغرافية المكانية البحرية. ويتضمن التقرير اقتراحات ومعلومات عن الجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى للتنسيق والتعاون مع الأفرقة الفنية والأفرقة المواضيعية التابعة للجنة، فضلا عن اعتبارات إدراج الإطار المتكامل في اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقاتها وأطرها القائمة.

ويمكن أن يتوقع من لجنة الخبراء أن تقدم مدخلات وتوجيهات وأن تناقش الدعم المقدم من أجل توفير الموارد اللازمة لتنقيح مجموعة وثائق الإطار المتكامل ووضعها في صيغتها النهائية وترجمتها ونشرها رقميا، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي الشامل للإطار المتكامل، ودليل تنفيذه، والأدوات والمواد المرجعية التي يمكن من خلالها تقييم خطط العمل القطرية وتصميمها وتطويرها، لا سيما بالنظر إلى أهمية المسألة وإلحاحها. وستُدعى اللجنة إلى تقديم توجيهات إضافية بشأن سبل المضي قدما المتاحة للدول الأعضاء من أجل تنفيذ الإطار بوصفه إطارا تطلعيا على الصعيد القطري، عبر جميع مجالات عمل اللجنة وفيما يتعلق بمجالات البيانات، وأوجه الترابط بين الإطار والأطر الإقليمية والعالمية الأخرى، ومواصلة اعتماده استجابة للطلبات الوطنية والإقليمية والعالمية التي تزداد صعوبة.